اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

10 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

بيان مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية

ترحب الولايات المتحدة بفرصة تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها من أجل تعزيز البيئة اللازمة لتشجيع الأمم على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط قابلة للتحقق منها بشكل فعال وتحقيق أهداف وغايات قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ومن أجل تعزيز البيئة اللازمة لتحقيق منطقة بالشرق الأوسط تكون خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها وقابلة للتحقق منها بشكل فعال، ركزت الولايات المتحدة على ثلاثة أهداف هي: (١) دعم عملية السلام في الشرق الأوسط؛ و (٢) ضمان امتثال الدول الأطراف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ و (٣) تعزيز المعاهدات والأنظمة الدولية الأخرى لعدم انتشار الأسلحة النووية.

١ - **دعم عملية السلام في الشرق الأوسط** - يظل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وترى الولايات المتحدة أن تحقيق هذا الهدف سيسهل بدوره الحوار بشأن طائفة واسعة من القضايا المعقدة المحيطة بإقامة منطقة إقليمية خالية من أسلحة الدمار الشامل. ولقد تحدث الرئيس بوش ووزير الخارجية باول عن رؤية أمريكية لدولة فلسطينية محتملة إلى جانب إسرائيل، تعيشان في سلام وداخل حدود آمنة معترف بها. وستكون هذه التسوية السياسية محل مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد تجسدت رؤية الولايات المتحدة لهذه المنطقة في الآونة الأخيرة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس، الذي رعته الولايات المتحدة وأكده قادة آخرون في العالم منهم ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله، والذي يظل متسقا مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وعلاوة على ذلك، رحبت الولايات المتحدة بتأييد جامعة الدول العربية لرؤية المملكة العربية السعودية لتسوية متفاوض بشأنها وتطبيع كامل مع إسرائيل. وبعث الرئيس بوش الجنرال (المتقاعد) أنطوني زيني إلى المنطقة في جولته الثالثة، للتوصل هذه المرة إلى وقف لإطلاق النار ومساعدة الطرفين على الشروع في تنفيذ خطة عمل تنت الأمنية كخطوة أولى نحو التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة ميتشل واستئناف العملية السياسية. وتستمد هذه العملية السياسية جذورها أيضا من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، ومن مبادئ مؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١. وقد أوضح الرئيس أنه ملتزم بالعمل مع شركاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم سعيا لتحقيق هذه الأهداف. وفي ٤ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس بوش أنه سيرسل وزير الخارجية باول إلى الشرق الأوسط للتشاور مع قادة المنطقة.

٢ - **ضمان امتثال جميع البلدان لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية** - توجد في الشرق الأوسط طائفة من التحديات القائمة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها فيما يتعلق بعدم الامتثال للمعاهدة. ضعيف هو الأمل في إبرام اتفاق بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بل الجدوى منه أضعف، إذا لم نستطع أن نضمن أن الأمم ستنفذ الاتفاقات التي هي طرف فيها وستلتزم بها. إن قضايا عدم الامتثال أولى أولوياتنا وينبغي تناولها بشكل مباشر لأنها تمس جوهر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تؤثر بشكل مباشر على آفاق التوصل إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والواقع أن كل الجهود المحيطة باتفاقات مراقبة الأسلحة أضحت موضع شك بسبب وجود انتهاكات لم يعترض عليها. ولأن الولايات المتحدة تأخذ مسألة مراقبة الأسلحة مأخذ الجد، لا يمكنها الآن أو في المستقبل أن تتجاهل انتهاكات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى جميع الأطراف في المعاهدة العمل بحزم للتصدي لأي تحد من هذا القبيل للمعاهدة.

لقد انتهك البرنامج العراقي للأسلحة النووية المادة الثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وساهم بناؤه لمرافق سرية، بما فيها مرفق لتطوير الأسلحة النووية وتجميعها، في انتهاك المادة الثانية. وشكل عدم تطبيق العراق لنظام الضمانات على المواد النووية المستخدمة في برنامجه لصنع الأسلحة النووية انتهاكا أيضا للمادة الثالثة من المعاهدة، التي تشترط تطبيق الضمانات "منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". وقد خلص قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ إلى أن عدم امتثال العراق لالتزاماته المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الذي وقع عليه يشكل انتهاكا لالتزاماته كطرف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية. وأُكد هذا القرار من جديد في قرارات لاحقة صدرت عن مجلس الأمن.

وفي خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ذكر الرئيس ”أن النظام العراقي تآمر لتطوير غاز الجمرة وغاز الأعصاب وأسلحة نووية على مدى عقد من الزمن. هذا نظام استخدم الغاز السام لقتل آلاف من مواطنيه – تاركا جثث الأمهات مسجاة على أطفالهن القتلى. هذا نظام وافق على عمليات التفتيش الدولية ثم طرد المفتشين. هذا نظام لديه شيء ما يخفيه عن العالم المتحضر“.

وذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية البرادعي في رسالته التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أن الوكالة، في غياب مفتشين في العراق، ”... تستطيع في الوقت الحالي إعطاء أي ضمان لجهة امتثال العراق لالتزاماته بموجب هذه القرارات [الصادرة عن مجلس الأمن]. وواضح أنه كلما طالت مدة تعليق أنشطة التفتيش المتصلة بالقرار، تعسرت مهمة الوكالة إزاء استعادة مستوى المعرفة الذي كان قائما تقريبا في نهاية عام ١٩٩٨، وطالت المدة اللازمة لذلك“.

وستواصل الولايات المتحدة الإعراب عن قلقها بشأن العراق وستعمل على تيسير تهيئة جو من الأمن والاستقرار بالمنطقة. وتحقيقا لهذه الأهداف، ستواصل الولايات المتحدة عملها مع مجلس الأمن للقيام بما يلي:

- اعتماد قائمة جديدة لاستعراض السلع وما يتصل بها من إجراءات تنفيذية ستركز الجزاءات على المواد المعدة للاستخدام العسكري التي ستساهم أكثر في جهود العراق في مجال إعادة التسلح؛
- والعمل على أن يمتثل العراق فورا وبدون شروط لجميع قرارات مجلس الأمن المعمول بها، بما في ذلك التعاون الإيجابي مع الفرق التي كلفتها الأمم المتحدة بالتفتيش عن الأسلحة ومراقبتها.

والولايات المتحدة قلقة أيضا بشأن دول أخرى في الشرق الأوسط تعد أطرافا في المعاهدة تتناقض التزاماتها المزعومة مع برامجها الخفية لامتلاك قدرات على صنع الأسلحة النووية. وإننا نحث جميع الأطراف في المعاهدة على تفادي التعاون مع هذه البلدان في المجال النووي ونؤكد على الأهمية المطلقة لامتثالها لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة.

ومن الأعمال الأخرى التي تقوم بها الولايات المتحدة من أجل تعزيز الامتثال للمعاهدة في الشرق الأوسط وأنحاء أخرى دعم عملية تعزيز الضمانات التي وضعتها الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، والتفاوض بشأن بروتوكولات إضافية للضمانات ودخولها حيز النفاذ، واعتماد اتفاقات ضمانات إضافية. وقد أدخل معظم دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة حيز النفاذ اتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأدخلت دولة طرف بروتوكولا إضافيا حيز النفاذ. بيد أن عدة بلدان في المنطقة لم تبرم بعد مع الوكالة اتفاقات الضمانات التي تنص عليها المعاهدة، ومن الضروري أن تقوم كل دولة بذلك في أقرب وقت ممكن.

٣ - **الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز معاهدات وأنظمة عدم انتشار الأسلحة النووية** - لا تزال الولايات المتحدة تشجع على تهيئة بيئة إقليمية تتيح قبول جميع دول الشرق الأوسط لمعايير عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وللمقاييس الدولية على نطاق أوسع بما في ذلك:

- التشجيع على الانضمام الشامل إلى المعاهدة؛
- التشجيع على إدخال اتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة حيز النفاذ واعتماد بروتوكولات إضافية للوكالة؛
- التشجيع على الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والمبادئ التوجيهية لمجموعة أستراليا؛
- التشجيع على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛
- التشجيع على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ودعم إجراءات تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال؛
- التشجيع على تأييد معاهدة قابلة للتحقق منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تحث الدول المزودة، ثنائيا وفي المنتديات الدولية، على الكف عن تصدير أي أسلحة للدمار الشامل، وقذائف أو مواد مرتبطة بها، ومعدات وتكنولوجيات، بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية المتطورة المزعزعة للاستقرار إلى بلدان الشرق الأوسط، بما في ذلك البلدان التي تدعم الإرهاب.